الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام 2003

م.م. علي مراد كاظم[*] م.م. حسين باسم عبد الامير[**]

الملخص

ما يفهم من المحاصصة بانها طريق او اسلوب يقوم على اساس التقاسم اي تقسيم الشيء الى وحدات معينة او هي توزيع الكل على الجزء او العام على الخاص ، ايضاً هي مفهوم سياسي يراد منه تقاسم السلطة والمناصب ما بين الكتل السياسية او من يتصدى للعمل السياسي ، والمحاصصة قد تم الاخذ بها في بعض البلدان الا انها في بلدان معينة كما في لبنان والعراق اخذت منحنى اخر اتسم بالطائفية والدينية والقومية فكانت هي الاساس من الاخذ به ومحاولة لجمع اكبر عدد من الانتماءات الرئيسية والفرعية واستيعابهم بالعملية السياسية ، فكانت النتائج وخيمة وولدت اثاراً كبيرة على النظام السياسية وشكل وهيكلية العملية السياسية وجرى تقاسم السلطات على وفق حجم وعدد وتأثير كل طائفة او قومية والاخطر ما في الموضوع تحول المحاصصة الى عرفاً سياسياً لم تمكن حتى الان من الخروج منه لكون صانع القرار جعل من المحاصصة مخرجاً سلساً لأية ازمة يقع بها والا ما هو تفسير احدى دورات الحكومة قد وصل تعداد الوزارات لأكثر من 42 وزارة وبعضها وزارات شكلية قد اوجدوها في سبيل ارضاء اشخاص بعينهم ، من جانب اخر حتى وان وجدت اثاراً ايجابية لاحتواء اكبر عدد من المكونات والاقليات او تعددية سياسية وحزبية وغيرها

[*] جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية.

[**] جامعة كربلاء / مركز الدراسات الاستراتيجية.

الى ان الموضوع عند التمعن به يكاد لا يساوي شيئاً امام حجم الاثار الاخرى والتي ظهرت ولا تزال تلقي بضلالها على بنية وطبيعة العملية الحكومية سنتعرف عليها من خلال البحث .

Quotas can be understood as the way or method based on the sharing of any division thing into certain units or is the distribution of the total into parts or the public into the private. It's also has a political concept referring to share the power and positions among the political blocs or those who practice the political action. The quotas have been taken in many countries, but in certain countries -as in Lebanon and Iraq- took another curve characterized by a sectarian and religious and ethnocentrism which was the foundation to collect the largest number of major affiliations and sub-absorption of the political process, the results were severe and generated significant impacts on the political regime and the shape and structure of the political process, authorities were divided according to the size, number and impact of each sect or nationality, what is more dangerous is that the quota has become a political standard that we have not yet been able to get out of it, the fact that the decision maker made the quota as a smooth way to get out of any crisis occurs. Otherwise, what is the interpretation of one of the government sessions which has reached to 42 ministries and many of those ministries were created in order to satisfy specific people. On the other hand, even if there are positive effects to contain a largest number of components and minorities or pluralism of political and partisan and others, but when we focus on the issue we find that it is hardly worth anything in contrast with the volume of other effects, which have appeared and continue to be confused on the structure and nature of the government process which will be identified through this research.

المقدمة

بعد التغيير السياسي في العراق عام **2003** وما رافق ذلك التغيير من احداث غيرت من ملامح وطبيعة النظام السياسي لا سيما وان النظام السابق هو نظام رئاسي دكتاتوري يقوم على اسس الحزب الواحد والمتمثل بحزب البعث عبر الشخص الواحد، في خضم هكذا نظام منغلق جاء التغيير بصورة مفاجئة عبر العامل الامريكي الذي اتى

بمجلس الحكم والذي يعد اولى بذرات المحاصصة عبر اسناد المناصب والمقاعد على اسس طائفية وقومية توزعت على وفق نسبهم وحجمهم السكاني وكذا الحال على تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة والانتقالية ، والاصعب من كل ذلك هذه التقسيمات اصبحت عرفاً سارت عليه الحكومات حتى الان .

فالمحاصصة هي في ابسط تعريفاتها هي عملية توزيع المناصب بمختلف صنوفها ومن اعلى المناصب الى اقلها ما بين الكتل السياسية التي شاركت بالانتخابات وحتى في بعض الاحيان تمثيل قوى لم تشارك اصلاً في العملية الانتخابية وانما تمتلك راياً مؤثراً او تحظى بدعم خارجي وتحت وطأة الضغوط يصار الى تمثيلها يضاف اليها كوتا الاقليات لإعطاء وتمثيل الاقليات الدينية والقومية والعرقية تمثيلاً حكومياً او برلمانياً ، ايضاً أصبحت المحاصصة بوابة لدخول الكثير من الاشخاص غير المؤهلين او ممن يعتاشوا على الفساد الاداري والمالي مما فاق من حجم المعاناة فالنظام السياسي بات عرضة للمشاكل بصورة عامة ويعاني من اخفاقات تمس مختلف جوانه يضاف اليها تداخل ما بين السلطات الثلاث ، فالحكومة تعاني من وجود وزراء ومسؤولون فرضتهم الكتل السياسية وبالتالي اصبحوا عالة على عملها كما وان من الصعوبة تنحيتهم او مسائلتهم برلمانياً بسبب تبعيتهم لكتل متنفذة وبالتالي اي تنحية او استجواب سوف يعرض مسؤولي بقية الكتل للمصير نفسه وهذا ما يفسر لنها قلة الاستجواب البرلماني او عدم اخذ مجلس النواب لكامل دوره الرقابي والتشريعي ، كذلك تتسبب المحاصصة بضياع العديد من المشاريع وعلى المستويين الرسمي والشعبي فلا مشاريع تنتشل العمل المؤسساتي من واقعه وتنهض به نتيجة لكثرة المعارضين او انها تصطدم بالمحاصصة والمتنفذون ولا على المستوى الشعبي نتيجة لهدر وضياع الاموال وهذا ما يفسر قلة الخدمات وزيادة البطالة وتدهور الوضع الامني .

وبطبيعة الحال ان للمحاصصة اثاراً كبيرة ينعكس واقعها على مجمل العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وهذا ما نحاول طرحه في البحث كما وان للمحاصصة اسباب ادت للأخذ بها او تمسك الكتل السياسية بها حتى الان يترك

علامات استفهام بالرغم من كل الانتقادات هناك اصوات تنادي ببقائها وترى فيها اثار ايجابية وبكلا الحالتين نحاول ان نبين تأثيراتها المختلفة .

اشكالية البحث

تتمحور الاشكالية الرئيسية للبحث حول الاجابة عن الاسئلة التالية ماهي اثار المحاصصة السياسية ، ايضاً ما هي المحاصصة وما هو السبب من وراء اتجاه العراق للأخذ بها .

فرضية البحث :

يفترض الباحث ان للمحاصصة جملة من الاثار السلبية والايجابية على مختلف جوانب الحياة السياسية في العراق ، الا ان الاثر السلبي الذي تتركه المحاصصة يعتبر الاكبر تأثيراً قياساً بالإيجابيات .

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من خلال تسليط الضوء على موضوع المحاصصة وحجم الاثار التي تركتها ولا تزال تتركها على واقع العمل السياسي والمؤسسات الرسمية وحتى البنى الاجتماعية .

هدف البحث

يهدف البحث لتناول المحاصصة من جوانبها المختلفة من حيث تعريفها وكيف ابتدأت في العراق ، ايضاً الاسباب الكامنة وراء اخذ العراق بها ، وما هي طبيعة الاثار التي تركتها سواء الايجابية والسلبية .

حدود البحث

للبحث حدود زمانية ومكانية ، اما الزمانية فهي المدة التي اعقبت سقوط نظام صدام حسين عام 2003 وحتى الان ، والمكانية بطبيعة الحال دراسة حالة العراق .

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج التحليل النظمي لإبراز المشكلة من ناحية مداخلها ومخارجها وكيفية تعامل النظام معها وما هو حجم وردة فعل للأثار التي تتركها .

هيكلية البحث

انتظم البحث في ثلاث مطالب : تناول في المطلب الاول – معنى المحاصصة السياسية ، اما المطلب الثاني فقد تناول الاسباب الكامنة وراء اخذ العراق بالمحاصصة السياسية وتم تقسيمها الى اسباب خارجية واسباب داخلية ، واخير فقد جاء المطلب الثالث – ليركز على الاثار الايجابية والسلبية للمحاصصة السياسية واخير الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

المطلب الاول: معنى المحاصصة السياسية

تتعدد المعاني والمفاهيم التي تناولت مفهوم المحاصصة ولكنها لا تعدو عملية حسابية تقوم على اساس التوزيع ، وهي مستعملة بعدة جوانب لكونها عملية تقوم على اساس التقسيم اي تقسيم الشيء الى جزئياته وحتى في بعض الاحيان تدخل ادق التفاصيل وبالتالي تقوم على توزيع الجزء نفسه الى جزيئيات واجزاء ، وقد استخدم المفهوم بالعمل السياسية عبر توظيف لعملية تقاسم السلطة سواء كانت ما بين الحزب الواحد نفسه عبر اعطاء المناصب لكبار قادته او كوادره ، او انها تقوم على اسس توزيع وتقاسم السلطة ومكتسباتها ما بين الاحزاب المتحالفة او التي حققت نسب عالية بالانتخابات والتي تتصدرها الاحزاب الرئيسية التي حصدت مقاعد عدة دون ان يتمكن احدها من تشكيل الحكومة بمفردها ما لم يلجأ لعقد اتفاقيات ومفاوضات مع بقية الاحزاب والتي بتحالفه معها يتمكن من الحصول على الاغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة وهذا الامر عادة يحصل في الديمقراطيات التوافقية او الدول ذات التعددية السياسية والتي عادة ما يكون التنافس فيها لأحزاب عدة وتكون النتائج مقاربة بعضها البعض ، وفي هذه الحالة يدخل الحزب ذات المقاعد الاكبر في تحالف مع الاخر للإعلان عن تشكيلة حكومية تضمن له الحصول على السلطة ، وهذا الامر مغاير لنظام الحزبين والذي يبنى التنافس على اساس فوز احد الحزبين والقيام بمفرده لتشكيل السلطة ومتعلقاتها واحياناً يتحول الحزب الاخر الى معارضة سلمية تراقب عمل الحزب

الحاكم في كافة مفاصله او انها تشكل حكومة الظل كما هو حال المملكة المتحدة البريطانية .

اما في العراق فقد ظهرت المحاصصة بكافة اشكالها وهي نتيجة حتمية للتغير السياسي عام 2003 لا سيما بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والعمل بوفق تقسيم طائفي وقومي ، اذ كان اساس التشكيل واحتساب عدد المقاعد بحسب نسبة الطائفية والمكون والقومية وهذا على بقية الوزارات والهيئات ، وهذه بداية تغول المحاصصة بمختلف مفاصل الدولة وتحولها لعرف سياسي اضر بعمل الدول وتسبب بمشاكل كبيرة سنذكرها لا حقاً .

عند البحث عن مفهوم لمعنى كلمة محاصصة يمكن ايجادها في كثير من قواميس اللغات واغلب تلك المفاهيم تناولت المحاصصة من زاوية موحدة هي عملية تقسيم الكل على الجزء أي تقسيم ذلك الكل الى اجزاء والى مكونات وبهذا فهي في العمل السياسي تعرف على انها توزيع تلك المناصب ما بين المكونات والقوى السياسي المشتركة في تلك العملية [1].

وقد ظهر المصطلح جلياً في الاوساط السياسية العراقية بعد عام 2003 وسقوط النظام السياسي والشروع بالتحول الديمقراطي فكانت بداية تلك المحاصصة عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في عهد الحاكم الدمني الامريكي السفير (بول بريمر) غير إن المحاصصة السياسية والحزبية الحزبية قد أصبحت ظاهرة للسياسي ولغيرهكما واصبحت عرفاً يعملون عليه بعد الانتخابات وظهور النتائج والبدء بتشكيل الحكومات وتوزيع المناصب، وهذا ما شهدناه واضحاً وجلياً أول أيام تشكيل الحكومات والتي كاد السياسيون أن يقفوا عاجزين أمام الخروج بهيكلية موحدة لإعلان تشكيل تلك الحكومة، وبعد مخاض عسير يدوم لأشهر عدة يتم الاعلان عن اكمال التشكيلة الحكومية عبر توافق ما بين الاطراف السياسية وهو ما يطلقون عليه با"المحاصصة الديمقراطية"[2].لكن الشيء الذي يحصل في العراق من فهم للمحاصصة ليس كالذي يحصل في الولايات المتحدة أو غيرها من الدول التي تؤمن بمبدأ المحاصصة بالأسلوب الديمقراطي وذلك كون التنافس الحزبي في تلك الدول لا

يتقاطع مع المصلحة العليا للبلد بحيث تكون مصلحة البلد فوق مصلحة الحزب بل فوق جميع المصالح الأخرى.

عكس الحاصل في العراق والذي يعتبره الكثير بعيداً عن العمل السياسي والحزبي المعمول به في الانظمة الديمقراطية بسبب قصور في فهم الدور والوظيفة لتلك الاحزاب والية عملها ودورها الريادي كما وتوجد اشكاليات حتى على بعض الاحزاب السياسية لكونها مخالفة لقانون الاحزاب الذي اقره البرلمان العراق نهاية عام 2015 والذي يحدد عمل والية وتكوين ونشاط تلك الاحزاب [3] ، وهي تعتمد في جل عملها على كسب عواطف الناخبين وهدفها الوصول للسلطة بأية ثمن والاحتفاظ بالمناصب لأطول مدة ممكنة ، كما وان الكثير من تلك الأحزاب أصبحت تتعامل مع دول أجنبية وتنفذ اجندة وسياسات واهداف تلك الدول[4].

وبطبيعة الحال فقد انسحب ذلك الاثر على بنية وهيكلية المجتمع لأسباب عدة لكون تلك الاحزاب قد جعلت من نفسها المدافع عن طوائفهم وقومياتهم عبر وضع مسميات تمثل تلك الانتماءات وهذا خلل يؤشر على عمل تلك الاحزاب ، في حين ان اغلب تلك القواعد الشعبية التي تدعي الاحزاب تمثيلها تعاني من مشاكل بمختلف المستويات [5]، كما ولا ننسى ان بعض الاحزاب والقوى السياسية احتفظت بتلك الامتيازات بعيداً عن جمهورها مع استفادة اعضائها لا سيما من هم في الدرجات العليا ، كما وان بعض المكاسب التي حققتها تلك القوى يعود لاستغلالها العوامل الطائفية وكسب عواطف المواطن البسيط والسير على وفق المحاصصة الطائفية والقومية وتوزيع المناصب على اساس ذلك ، كما وان بداية التغيير السياسي في العراق عام 2003 كانت الانظار متوجهة صوب الاحزاب والقوى الدينية لكن بعضها استغل تلك المسميات وتلك المشاعر في الحصول على مكاسب سلطوية ، كما وان المحاصصة لعبت دور في تأجيج الصراع المجتمعي والمشاكل والاقتتال الطائفي عامي 2006 و 2007 ، اذ ان اغلب المشاكل السياسية سرعان ما تنعكس على المجتمع وتتحول الى اقتتالا وتفجير او صراع دموي[6].

والغريب ما في الامر ان اغلب الاحزاب والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية الجديدة ترفع شعار الوطنية والمواطن وبأنها ضد الطائفية والمحاصصة الا اغلبها هو مشارك بالحكومة بناءاً على توزيع المناصب على وفق حجم وطائفة ومذهب وانتماء ذلك الحزب ؟ وهذا ما اتضح جلياً منذ تشكيل مجلس الحكم وحتى الان [7] مروراً بتشكيل الحكومات المؤقتة والدائمة والتي تحتاج إلى اتفاقات سياسية داخل اجتماعات مغلقة كان يتم فيها توزيع المناصب والتي كانت شبيها الى حد كبير آلية توزيع المقاعد ابن تشكيل مجلس الحكم وبهذا يتم توظيف المحاصصة فالحقائب الوزارية توزعت على القوى السياسية فضلاً عن توزيع المناصب السيادية ولدرجة إن كل هذه المناصب تمتلك نواب اثنين من المكونين الأخريين، حتى يتم تمثيل الفئات الأخرى في حال حصول أحد القوى على هذا المنصب أو ذاك، وبهذا بقيت قضية المواقع بين الشد والجذب بين تلك القيادات ، فكان لحل هذه المشكلة هو منح لكل منصب نواب عن المكونات الأخرى .

ومن الناحية القانونية فلم ينص لا قانون ادارة الدولة المؤقت ولا حتى الدستور الدائم بشكل صريح عن موضوع وانما الموضوع اصبح شبيه بالعرف السياسي وملازم لأية عملية سياسية جديدة اوعند الشروع بمحادثات تشكيل الحكومة يتم اللجوء لاقتسام المناصب بحسب حجم وكبير وتأثير الكتل السياسية حتى لو لم تحصل على مقاعد برلمانية يتم تمثيلها لأسباب عده[8].

ولهذا فأن جميع الحكومات التي تشكلت ما بعد 2003م كانت تعاني من اشكالية في تشكيل الكابينة الوزارية وغالباً ما يتم التأخر في اعلان التشكيلة الحكومية وتوزيع المناصب وهذا يسبب مشاكل كبيرة تؤدي الى ارباك وتعطيل العمل لأشهر عدة وهذا ما واجهته تشكيل الحكومات سواء حكومة اياد علاوي الجمعية او في حكومة السيد الجعفري أو حكومتي السيد المالكي وصولا لحكومة السيد العبادي والتي ربما تعد من اسرع الحكومات تكويناً نتيجة التوافق والمحاصصة والتي تمت بصورة مستعجلة حتى لا يقع البلد في فراغ دستوري ونتيجة حتمية للمخاطر التي كان يتعرض لها العراق وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة [9].

يضاف الى ما سبق فقد تطور مفهوم المحاصصة ليشمل قطاعات اوسع وهو ما عرف بمفهوم (محاصصة المحاصصة) ،والذي تم بموجبه توزيع المناصب من الاعلى الى الادنى فبدءاً بالمناصب السيادية ومروراً بكل هيئة ومؤسسة حكومية أو مستقلة وانتهاءًا بكل الأجهزة والدوائر الفرعية وبطبيعة الحال طال هذا الأمر مجلس النواب العراقي على الرغم من كونه أهم هيئة وأعلاها في البلاد ظهرت المحاصصة واضحة عبر تقسيم لجانه والهيئة الرئاسية التي تكونت وفق المحاصصة إذ إن رئيس مجلس النواب العراقي هو سني ولديه نائبان الأول شيعي والثاني كردي [10] ، وكذلك امتدت المحاصصة على تشكيل اللجان في داخل مجلس النواب بين المكونات بل تكاد تكون عملية توزيع المحاصصة بين الكتل وعلى الأساس الطائفي والمكوناتي لإرضاء تطلعات الكتل السياسية وكأن قضية الانتخابات والاستحقاقات واختيار الكفاءات أصبحت بحكم المنسية للجميع [11] ، وحتى بموضوع الانتخابات إذ أصبح اختيار المفوضية المستقلة للانتخابات يتم على أساس عرقي وطائفي وهو نتيجة لترسيخ المحاصصة في كل مفاصل الدولة والمؤسسات التابعة لها [12]وكما اشرنا سلفاً فأن تجربة العراق حديثة العهد في الديمقراطية[].

المطلب الثاني: أسباب اخذ العراق بالمحاصصة السياسية

اولاً : الاسباب الداخلية

بعد عام 2003 وما شهده العراق من احداث ومتغيرات والشروع بالانتقال الديمقراطي والتعددية السياسية والحزبية ومبدأ الشراكة الوطنية لم تخلو تلك التجربة وذلك التوجه من عقبات وربما اولها عقبة المحاصصة التي لم يتمكن العراق حتى الان من الخروج من بوتقتها وبطبيعة الحال لم تتأتى من العدم وانما لها مسبباتها ، ومن تلك الاسباب داخلية وخارجية واما الداخلية فتكمن بعدة امور وجوانب ، اولها ان القوى التي كانت معارضة لنظام صدام حسين لم تكن موحدة لا في جبهة واحدة ولا هي اصلاً تنحدر من طائفة او مذهب واحد كما وانها تعتبر متنوعة التوجه ([13])، ومعنى ذلك ان الاحزاب والحركات والقوى السياسية والدينية التي كانت تقف في خانة

معارضة نظام صدام حسين متنوعة ومتعددة ففيها الاحزاب الاسلامية وبدورها تتفرع الشيعية والسنية الا ان اغلبها كانت شيعية كحزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى والحركة الاسلامية وغيرها وهي عديدة جداً وتتخذ من ايران وسوريا ولندن مقرات لها بحسب وطبيعة عملها ولا ينكر دورها في توحيد قوى معارضة اخرى كما وانها ساهمت في التحشيد الدولي ونشر مظلومية الشعب العراقي وفضح ممارسات نظام صدام حسين كما وانها قامت بعمليات مسلحة في الداخل العراقي لاستهداف بعض مقرات النظام وكثيراً من كوادرها تعرض للاعتقال والاعدام والتهجير([14]) ، ولم تختزل القوى المعارضة الاسلامية بالشيعة فقط فهناك قوى اسلامية سنية كانت تمارس دور المعارضة ايضاً كما هو الحال في الحزب الاسلامي العراقي والذي تأسس في عام 1960 كامتداد لجماعة الاخوان المسلمون وايضاً تعرض لحملات اعتقال وتصفية كما واسس مجموعة من الشباب المهاجرين للحزب الاسلامي العراقي في المنفى ([15]) .

الى جانب القوى الاسلامية المعارضة كانت قوى ذات توجه شيوعي كانت في اوج ازدهارها في العراق بعد تأييدها لثورة 1958 التي قادها الزعيم عبد الكريم قاسم والتي وقفت الى جانبه نظراً لتلاقي اهداف تلك الثورة مع توجهاتهم ، وبعد الانقلاب عليه تفرعت القوى الشيوعية ما بين من اختار الكفاح المسلح وما بين من مارس المعارضة السلمية الا انهم تعرضوا لتصفيات وممانعة كبيرة حتى سقوط النظام عام 2003م ، كما ويوجد قوى ذات توجه ديمقراطي وقوى علمانية كما في حركة الوفاق والمؤتمر الوطني العراقي ، ايضاً القوى القومية واليسارية بشتى فروعها[16].

والاصعب من ذلك ودليل على التنوع والتعدد للقوى المعارضة للنظام فقد شملت حتى الكرد الذين اصطدموا في قتال مسلح منذ عهد عبد الكريم قاسم وما اعقبها من حكومات وتوجهوا مع نظام صدام حسين مواجهة مسلحة دامية تكللت بالحكم الذاتي 1990 للكرد بمختلف مسمياتهم كالحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني اضافة الى الحركة الاسلامية الكردستانية وغيرها من القوى الكردية التي مارست المعارضة في الداخل والخارج واشتركت بمؤتمر قوى المعارضة في لندن وبعد عام 2003 اشتركت بالحكم في بغداد[17].

هذه القوى والاحزاب السياسية جميعها دخلت للعراق يضاف اليها قوى من الداخل وجميعها امتازت بتنوع طائفتها ومذهبها يضاف اليها قوى كردية ومن الاقليات ، لذلك تم استيعابها جميعاً عبر ايجاد نظام شامل جامع لها على وفق محاصصة او شراكة وطنية تم بموجبها تقاسم السلطات على وفق حجم ونسبة كل مكون بعيداً عن الاستحقاقات الانتخابية او حتى النزاهة والكفاءة مما اوجد ارضية مناسبة لتغلغل الفساد بشتى صنوفه لمختلف الموؤسسات ، الامر الذي فاقم من ازمة المواطن سواء في ملف الخدمات او حتى الجانب الامني والي طالما اثقل كاهل المواطن وصولاً لسقوط مدينة الموصل عام 2014 .

ثانياً : الاسباب الخارجية

ا- الاحتلال الامريكي للعراق :

اختلفت المسميات حول موضوع الوجود الامريكي في العراق فالبعض يصفه احتلالاً والبعض الاخر تحرير وتارة حرب الخليج الثالثة او غزو العراق ، الا ان اغلب الاوساط الاكاديمية تطلق على احداث عام 2003 بالتغيير السياسي في العراق ومع ذلك وبالتحديد يعتبر الوجود الامريكي احتلالاً وفق المعايير الدولية ، حسب تعريف مجلس الأمن لحالة العراق في قرارها المرقم (1483) في عام 2003 .

بدأت العمليات العسكرية الامريكية على العراق في 20 / آذار /2003 ، من قوات الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة ، واستمرت الحرب لمدة قصيرة جداً اي حوالي ثلاثة أسابيع ، ادت الى اسقاط النظام السياسي العراق (نظام صدام حسين) واحتلال العراق والذي بدوره مثل بروز الولايات المتحدة بوصفها العامل والمؤثر الأساس في عملية التغيير ، ومن اجل تحقيق الأهداف الأمريكية من جراء السيطرة على العراق سعت الولايات المتحدة لتطبيق عدة استراتيجيات من اجل بسط النفوذ وتحقيق الاهداف ومن ابرز تلك الاستراتيجيات التالي :

– " الفوضى الخلاقة " : اعتمدت الولايات المتحدة على هكذا استراتيجية من اجل تسوية اثار الماضي من وجهة النظر الأمريكية ، (بما يشبه أجراء عملية تسريع يتم من خلالها إدخال العراق في حالة ما قبل الطبيعة (حرب الجميع ضد الجميع) وتهيئة ظروف ذلك ، بعبارة أخرى أن هذه الاستراتيجية تقوم على خلق توازنات قلقة يؤدي فيها الطرف الأقوى الخارجي دور الراعي وحامل ميزان التوازن والقادر على تسخير تلك التوازنات القلقة لمصلحته في كل مرحلة تستوجب التغيير).

واولى تطبيقاتها تتمثل بتسلم الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) للإدارة هناك والذي قام بحل جميع المؤسسات العسكرية والأمنية للدولة التي كانت تتألف من الجيش والشرطة وحرس الحدود وغيرها ، (والخطوة الأخرى كانت باستدراج رجال القاعدة وتجميعهم في العراق ومن ثم القضاء عليهم ، بدلا من مواجهتهم في مناطق متعددة من العالم ، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش " بأن العراق ساحة رئيسة لمواجهة الإرهاب")

ونتج عن ذلك فراغ السلطة مما اثر سلباً على جميع مفاصل الدولة كانت نتائجه حروب طائفية ومشاكل سياسية ، مما اتاح للعامل الامريكي وضع بدائل تلك الفوضى عبر الاعتماد على شخوص ووضع يتلاءم وطموحهم ومشروعهم وأهدافهم [18] ، فكان البديل عن تلك الفوضى وبحجة تحقيق التوازن ما بين المكونات اللجوء للمحاصصة الطائفية والقومية واختيار الأشخاص لا على اساس كفاءتهم وانما الجهة او الطائفة التي ينتمون اليها [19]، وولادة تلك المحاصصة كانت من تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والذي وزعت المناصب على وفق تمثيل ونسبة كل طائفة ، وبهذا اصبح للسنة اعضاء والشيعة والكرد وبقية الاقليات بحسب حجمهم في البلد ، حتى اصبح الامر عرفاً يسير على وفقه الاخرون خلال تشكيل الحكومات المنتخبة .

2- تدخل بعض الدول في الشأن الداخلي :

أولاً :- إيران

شهدت العلاقات العراقية الايرانية وعلى مر الزمان احداث كثيرة لا سيما في العقود الاخيرة وطبيعة تلك العلاقات تراوحت ما بين التوتر والتوتر الشديد والاحتراب والصدام المسلح وكلاً يسعى للتوسع على حساب الاخر وفي غضون السيطرة العثمانية والفارسية كانت الاراضي العراقية الساحة الابرز للصراع ما بين الاثنين من اجل الهيمنة والسيطرة على خيرات العراق وجعله تابع لأحدى الامبراطوريتين [20] .

واستمر الحال لما هو عليه خلال مدة الاحتلال البريطاني على العراق اذ شهدت خلافات على ترسيم الحدود وغيرها من المشاكل الادارية لا سيما خلال مدة حكم الشاه ختام تلك المشاكل تجسدت بإعلان الحرب ما بين الدولتين في عام 1980 واستمرت حتى عام 1988 والتي سقط على اثرها الالاف من الضحايا من بين الطرفين ، وخلال الحرب الامريكية على العراق عام 2003 وقفت ايران على الحياد وبعدة اسقاط نظام صدام حسين ازيلت معه التهديدات الامنية والسياسية للجانب الايراني الا ان الامرتحول الى تهديد اكبر لإيران على حد قولهم والمتمثل بالوجود الامريكي على حدودهم ، الا ان ايران دعمت العملية السياسية في العراق بكل ثقلها ورعت بعض الاحزاب التي كانت معارضة للنظام السابق لا سيما كثيرا من القوى الشيعية وبعض الكرد وهذا الامر تجسد في اعقاب سيطرة تلك القوى على الحكم في عراق بعد عام 2003 مما ادى الى تحسن تلك العلاقات فيما اتهمت قوى اخرى ايران بدعم المكون الشيعي على حساب البقية وهو تجسيد للمحاصصة واستقواء طرف على الاطراف الاخرى.

ثانياً : الدور التركي :

تاريخياً لعب تركيا دوراً كبيراً على مستوى التدخل في العراق وهي الوريث للإمبراطورية العثمانية والتي طالما تواجهت مع الفرس للظفر بالسيطرة على الاراضي العراقية ، وعلى مدار مختلف السنوات والحقب قد تدخلت تركيا في الشؤون العراقية وذلك عبر عدة جوانب تنفذ من خلالها وتتخذها ذريعة لذلك التدخل ، ومن ضمنها العامل الاثني عبر ادعائها رعاية وحماية التركمان في العراق كذلك تبدي تمسكها بكركوك والموصل وتعتبرهم جزء منها لكن بفضل الضغوط البريطانية قد اصبحتا للعراق [21] ، كما وترفض قيام دولة كردية على حدودها لا سيما كردستان العراق وايضاً تتدخل باستمرار حتى عسكرياً بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني المعارض لها والمتواجد في بعض مناطق شمال العراق ، ايضاً قامت تركيا بإنشاء قاعدة لها خارج الموصل في بعشيقة بعد سيطرة داعش عليها في محاولة لبسط نفوذها بحجة حماية حدودها وتدريب القوات العراقية الا ان الحكومة العراقية طالبتها بالانسحاب لمرات عدة ، كما ولا يفوتنا ان نذكر رعايتها لبعض القوائم السنية المتواجدة في الحكومة ورعايتها لقوى معارضة واحتضانها لشخوص مطلوبين للقضاء العراق وتمارس الضغط باستمرار لزجهم في العمل السياسي او تدفع بعض القوائم السنية للمشاركة والتمثيل المشروط في الحكومة وبهذا تكرس من المحاصصة

ثالثاً : الدول العربية المجاورة للعراق :

لعبت دول جوار العراق دوراً محورياً في مجمل احداث العراق لا سيما بعد التغيير السياسي عام 2003م ، فسوريا لم تتقبل ذلك التغيير حتى وان كانت ليس على اصطلاح مع علاقتها بنظام صدام الا انها فقد كثير من فوائدها سواء بنقل النفط او حركة التجارة او مرور انابيب النفط من خلالها ، كما وانها تخشى الوجود الامريكي على اراضي مجاورة لها وخشية من انتقالهم نحو اراضيهم ففتحت الحدود لعبر مئات المقاتلين بحجة مقارعة الوجود الامريكي الا ان اغلبهم انضم للتنظيمات الارهابية ، ايضاَ رعايتها لعدة جماعات عراقية معارضة وبعضها مطلوب للقضاء كذلك دعمها لأحزاب بعينها ، الا ان الامر تغير بعد الازمة التي عصفت بها والهجمة الارهابية على اراضيها فاحتفظت بعلاقات جيدة مع العراق منذ عام 2011 وحتى الان [22] .

اما الاردن ، فقد احتفظت بعلاقات طيبة مع العراق وبمختلف الازمنة كما ووقفت الى جانب العراق في ظروف عدة وبالرغم من ذلك وانها من الداعمين للعملية السياسية في العراق بعد عام 2003 الا انها لم تتطور للمستوى المطلوب ولم تعامل العراق بالمثل فالمعروف ان العراق يبيع النفط للأردن بأسعار رمزية كما وانها تحتفظ بمرور انابيب النفط العراقي من اراضيها ، ومع ذلك حصلت تشنجات عدة وتوترات خصوصاً تسلل الكثير من الارهابيين من اراضيها كما ولم تحاسب او تضبط بعضهم ولا ننسى ان زعيم القاعدة في العراق الزرقاوي ينحدر من الاراضي الاردنية كما وان اقوى التفجيرات لا سيما في مدينة الحلة قد نفذها انتحاري اردني وخرجت على اثرها تظاهرات منددة بعد اقامة مراسيم عزاء للإرهابي الاردني وحصلت بعض التشنجات بين الطرفين والامر الاخر وجود كبار قادة حزب البعث على اراضيها كما ونظمت على اراضيها مؤتمرات معارضة للحكومة وايضاً دعم قوى سنية بعينها للحصول على تمثيل حكومي [23].

ثالثاً : السعودية

من يقرأ تأريخ العلاقات ما بين السعودية والعراق يلتمس وبوضح حجم التوتر والتخوف والشاكل ببعض الاحيان كل طرف يحمل اعباءاً من الطرف الاخر حتى وان دعمت السعودية العراق في حربه ضد ايران الا ان حجم المشاكل عاد بعد الغزو العراقي للكويت 1990 ، لا سيما بعد مطالبة العراق بالانسحاب ووقفت الى جانب التحالف الدولي لإخراج العراق من الاراضي الكويتية الا انها لم تساند انتفاضة 1991 خشية من تغلغل ايراني او تتمكن ايران من بسط نفوذها ، وبعد التغيير السياسي عام 2003 لم تعترف المملكة بالحكومة الجديدة فيما تكررت الاتهامات العراقية ضدها بدعم الارهاب وان اغلب الانتحاريون ينفذها سعوديون الا ان بعد احداث عام 2014 وتولي السيد العبادي لرئاسة الوزراء والتخوف من تهديد داعش وغيرها حدث انفراج بتلك العلاقات وفتحت السعودية قنصلية لها في بغداد [24]، الا ان تلك العلاقة بقت متشنجة نتيجة لاتهام السعودية المتكررة بالتدخل والنفوذ الايراني في العراق ومسألة الحشد الشعبي ونسبة تمثيل السنة .

رابعاً : الكويت

اغلب المشاكل ما بين العراق والكويت كانت حدودية تتعلق بإعادة رسم خارطة الحدود او مشاكل مائية وصيادين وما سواها كما وان تاريخيا قد طالب العراق بضم الكويت باعتبارها جزءاً منه ، واستمرت حالة التدهور لحين قيام نظام صدام حسين بغزو الكويت 1990 قبل ان تشن الولايات المتحدة حرباً عبر تشكيل حلف دولي تكللت بإخراج الجيش العراقي من الكويت وتكبده لخسائر فادحة ، وبعد 2003 اعترفت الكويت بالعملية السياسية [25]وعبرت عن تعاونها مع العراق كما واحتفظت الحكومات العراقية المتعاقبة على افضل العلاقات مع الكويت الا انها وبالرغم من ذلك فلم تسقط ديونها المستحقة على العراق ، ايضاً هناك بعض التدخل من الجانب الكويتي في الشؤون الداخلية للعراق بحسب بعض النواب الذين وجهوا سيل من التهم للكويت لا سيما بعد ازمة ميناء مبارك ومن ضمن تلك التهم التدخل في بعض المشاكل التي حدثت في مدينة البصرة جنوب العراق او احتجاز عدد كبير من

الصيادين العراقيين بتهمة تجاوز الحدود المائية ، يضاف اليها صدور تصريحات من بعض اعضاء مجلس الامة الكويتي تتعلق بانتقادات للحكومة العراقية او وصفها بالتبعية لإيران خصوصاً من بعض المحسوبين على التيار السلفي الكويتي .

المطلب الثالث: الاثار الايجابية والسلبية للمحاصصة

بغض النظر عن طبيعة الاثار التي تنتجها المحاصة بمختلف مسمياتها السياسية والطائفية الا انها لا زالت تعد عرفاً سياسياً تسير على وفقه الكتل السياسية عند تشكيلها للحكومات ، وهذا الامر يستدعي رصد الدوافع والاثار الايجابية او السلبية التي تبين السبب الحقيقي ما وراء اصرار الكتل على التمسك بها ، وايضاً ما يلفت النظر ان الحكومة لا تكتمل هيكلها وتعلن للعلن ما لم تلجأ الكتل السياسية للتوافق وهذا الامر يستدعي دراسة حقيقية لمعرفة هل الاشكالية بالنظام السياسي ككل او ان المشكلة بالشخوص الذين حكموا بعد عام 2003 او ان تركيبة المجتمع العراقي تحتم على صانع القرار السياسي الاخذ بالمحاصصة في سبيل ارضاء اكبر عدد ممكن من طوائف المجتمع ، فيما البعض يرجع السبب للإدارة الامريكية وبداية تشكيلها لمجلس الحكم على اساس طائفي وعرقي ومكوناتي ، وما بين تلك الاسباب هناك من يرى بعض الايجابيات للمحاصصة والتي سيتم التطرق اليها من خلال البحث.

اولاً:- الاثار الايجابية

المحاصصة بمختلف مسمياتها وبحسب وطبيعة الهدف من اللجوء اليها الا انها مستعملة بدول عدة لكن بمسميات اخرى كالشراكة الوطنية او حكومة التوافق او ما شابه ، الا انها لم تمر بما هو في الواقع العراقي وبهذا ولأجل اكمال جميع زوايا البحث وطرح الامور بواقعية وعلمية لا بد من تناول الموضوع من كافة جوانبه حتى وان كانت نتائجه الظاهرية واضحة للعيان وبهذا لا بد من تسليط الضوء على الجوانب او الاثار الايجابية والسلبية للخروج برؤية موحدة لإسنادها للطرف الاكثر وضوحاً .

وبهذا يطرح البعض مبررات ويعتبرها ايجابية للمحاصصة السياسية على عمل وواقع العملية السياسية في العراق بعد عام 2003م ، ومنها :

1. اشـراك مختلـف القـوى المعارضـة للنظـام السـابق فـي العمليـة السياسـية : بسـبب السياسـات التعسـفية وتقييـد الحريـات وقمـع المطـالبين بالحرية توسعت القوى المعارضة لسياسات نظام حزب البعث كما وانها لم تنحصـر بجهـة معينـة بحـد ذاتهـا بـل تعـددت ميولهـا ومـذهبها مـع العلـم ان اغلبيتها كانت من المذهب الشيعي الا ان ذلك العامل لا يخلو من وجود قوى كردية وسنية وعلمانية وغيرها [26] ، هذه القوى بمختلف مسمياتها كانت تبحث عن تمثيل حكومي او الحصول على مكاسب نتيجة ما عانته او كانت تسعى اليها طيلة مدة المعارضة وبعد اسقاط النظام دخلت جميعها للمعترك السياسي كلاً يبحث عن مكاسب سياسية وبهذه الحالة وحتى لا تصطدم تلك القوى مع بعضها البعض عملت الادارة الامريكية عبر سلطة الائتلاف.
2. المؤقتة على احتواء تلك القوى بتشكيل مجلساً للحكم يضم معارضة الخارج والداخل وشخصيات دينية وعشائرية مختلفة ، حتى وان كانت الغاية اهدافاً اخرى الا ان ما تم اعلانه هو لجمع اكبر عدد من القوى المختلفة على طاولة وحيدة ومراعاة نسبتهم واعطاء المناصب على وفق حجمهم وثقلهم السكاني، وحتى على مستوى الحكومة عملت على ايجاد حكومة مؤقتة وانتقالية اخذت على عاتقها التهيؤ لإجراء انتخابات وتشكيل الحكومات الدائمة على وفق توزيع المناصب واعطاء رئاسة الحكومة للشيعة ورئاسة السلطة التشريعية للسنة فيما احتفظ الكرد بمنصب رئاسة الجمهورية في الحكومات الدائمة والانتقالية [27].
3. ضمان تمثيل للأقليات في العراق : قبل الخوض في تمثيل الأقليات لا بد من توضيح لمعنى ومفهوم والمقصود بالأقليات سواء الدينية او العرقية او القومية ويمكن تصنيف الاقليات على وفق التالي:-

فعلماء الاجتماع المعاصرين يصنفون المجتمعات من ناحية تنوعها ديني ومذهبي وقومي وعرقي ولغوي ، وهي بدورها تصنف لأنماط ثلاث 1- النوع الاول هو ما يعرف بالمجتمعات الفسيفسائية وعادة غير قابلة للاندماج 2- المجتمعات النقية عرقياً 3- النوع الثالث هو الذي يقع ما بين الاول والثاني وهو ما يعرف بالمجتمعات القائمة التي تقوم على اسس التنوع القومي والديني وقابلة للاندماج كما هو في المجتمعات العربية ذات التنوع الديني واللغوي والثقافي وهي قابلة للاندماج[28]، وهناك راي يرى في الاقلية هي تلك التي تصنعها الاكثرية اما بواسطة منحها امتيازات او حرمانها من حقوقها والاثنين اي الحرمان والمنح لهما اثر فمنح اية جماعة حقوق او امتيازات من شأنه ان يضاعف عزلتها ويجعلها تشعر بالاختلاف عن الاخرين فضلاً عن شعورها بالتمييز لذلك فاغلب مواثيق حقوق الانسان الدولية ومنظمة الامم المتحدة ركزت على اصدار مواثيق حقوق الانسان كما في الاعلان العالي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة ، واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، واتفاقية حقوق الطفل، وإعلان حماية الأقليات الصادر عن الجمعية العامة في 18 تشرين الثاني 1992 ،وكذلك الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة التي اعتمدت على الصعيد العالمي أو الإقليمي ، وجاء في ميثاق الحقوق المدنية و السياسية في المادة 27 : (في تلك الدول التي تتواجد فيها أقليات عرقية او دينية او لغوية يجب الا ينكر على الاشخاص الذين ينتمون الى تلك الأقليات الحق في مجتمع اعضاء اخرون من مجموعتهم في التمتع بثقافتهم ، وممارسة طقوسهم الدينية واستخدام لغتهم الخاصة بهم)، وعليه عرفت الأقليات على انها : (تجمع اناس في دولة يشتركون في خاصية مشتركة، وتكون عادة اما جنسية او دين او عرق او لغة او صفة متماثلة. وتعرف الموسوعة الأمريكية الأقلية " بأنهم جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع وتمتلك قدرا أقل من النفوذ والقوة

وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع. وغالبا ما تحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولي " فيميدان حقوق الإنسان، والعراق كغيره وبمراجعة تاريخية لحالة حقوق الإنسان في الدول العربية وخصوصا العراق تظهر إنها متأخرة كثيرا من بلدان الشرق الأوسط عبارة عن مزيج من مختلف الأعراق والطوائف يعيش فيها العرب والأكراد والتركمان والكلد وآشوريين والأرمن والشبك وغيرهم من المجموعات العرقية أو الدينية[29].

هذه الاقليات لا سيما مع تعددها في العراق من مسيح واشوريين وشبك وتركمان وايزيديون جميعهم تم اشراك ممثلين عنهم في البرلمان او الحكومة وفقاً للمحاصصة وبحسب بعضهم او بعض ممثليهم ان لولا وجود محاصصة لما تم اشراكهم وتخصيص لهم نظام الكوتا اي كوتا الاقليات * وهو ما يعرف بتخصيص نسب لتمثيلهم عبر مقاعد محدودة تتناسب وحجم وانتشارهم وتواجدهم ، ويلجأن للتنافس فيما بينهم على تلك المقاعد وفق ما تم تخصيصه من عدد المقاعد ، وهذا مات العمل بموجبه طيلة الانتخابات السابقة والحصوص على تمثيل نيابي واحياناً تنفيذي للأقليات الدينية والعرقي في العراق.

4. المنافسة السياسية :– بغض النظر عن طبيعة وشكل العملية السياسية في العراق وما مرت وتمر به من اخفاقات بمختلف المجالات الا ان ذلك لا ينكر وجود تعددية سياسية وحزبية على عكس حقبة نظام البعث وما ساد تلك المدة من نظام دكتاتوري يعتمد على الحزب الواحد والزعيم الاوحد ، اما بعد عام 2003 وفي ظل التغيير الجذري بمختلف المجالات سياسية واجتماعية واقتصادية يضاف اليها تعددية اعلامية وحزبية وسياسية مما ادى الى انفتاح سياسي واجتماعي وزيادة في عدد الاحزاب السياسية ووسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني وهذه حالة صحية في المجتمعات الديمقراطية والعراق الذي يمر بحالة الانتقال والتحول الديمقراطي وبالرغم من وجود ملاحظات على عملها جميعاً الا انها مرت بخطوات كبيرة لتصحيح المسار [30] ، وفي هذه الحالة فالمحاصصة السياسية او التوافق الوطني او

المشاركة السياسية وجدت الارضية لوجود تنافس سياسي وحزبي ما بين الاطراف الفاعلة لوجود طموح للجميع بالوصول للسلطة وممارسة الحكم او المشاركة فيه لذلك بدأت الكثير من الاحزاب او القوى السياسية تحسين واقعا او تصحيح اخفاقاتها لوجود شارع انتخابي بتقييم افعالها وبالتالي تسعى للحصول على حصص اكبر سواء برلمانياً او تمثيلياً .

ثانياً:-الاثار السلبية: بعد التغيير السياسي في عراق ما بعد عام 2003 وفي ظل الاحداث المتسارعة وحداثة التجربة والوجود الامريكي وتنصيب الحاكم المدني على العراق في انتظار تشكيل حكومة مؤقتة وما اعقبها من حكومة انتقالية اخذت على عاتقها الاعداد للانتخابات والخروج بحكومة دائمة لمدة اربع سنوات، وفي ظل هذه المتغيرات برزت تحديات امنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، الا ان ابرز الاسباب التي ادت الى زيادة المشاكل السياسية والامنية موضوعة المحاصصة السياسية بمختلف المجالات وما تركته من اثار على مجمل العملية السياسية عبر تأثيرها المباشر وغير المباشر على الاوضاع عبر نقاط عدة نحاول تبيان اهمها عبر التالي :

1. اعاقة عمل السلطات والمؤسسات الرسمية : كانت اللبنى الاولى للمحاصصة ما بعد 2003 هي تشكيل مجلس الحكم الانتقالي برئاسة الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر)، والذي تم تشكيله في شهر ايار من عام 2003 فيما ضم (25) يتبعون لمختلف الكتل السياسية، وكانت اسس التشكيل مراعاته للحجم السكاني لكل طائفة او قومية فقد ضم (13) عضواً من الشيعة العرب و (5) أعضاء من السنة العرب و (5) أعضاء من القومية الكردية فضلاً عن عضوين اخرين لكل من المسيحيين والتركمان بالتساوي ، وعلى الرغم من أن الدستور لم يشر إلى هذه الإجراءات ولم ينص عليها قانوناً إلا أنها باتت عرفاً ملزماً في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 2003 وهو أمر يتناقض اصلا" مع الدستور العراقي الذي نص في المادة (1) من الباب الأول على أن (جمهورية العراق دولة اتحادية ... نظام الحكم فيها جمهوري نيابي

(برلماني) ديمقراطي) وعلى هذا الاساس يفترض ان تتم عملية الحكم بواسطة اية كتلة او ائتلاف او تجمع يحصد اغلب مقاعد البرلمان يقوم بدوره بتشكيل الحكومة ([31])، بالإضافة الى ذلك فان الدستور العراقي لعام 2005 ، أكد في المواد التي تتحدث عن مناصب رئيس البرلمان ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وهي المواد (54) و (70) و (76) لا تتضمن لوناً طائفياً أو قومياً لمرشحي هذه المناصب، الا ان المشكلة والتي اصبحت عرفاً سياسياً بعد كل انتخابات تلجأ القوائم لتقسيم المناصب فللشيعة رئاسة الحكومة وللسنة رئاسة البرلمان وللكرد رئاسة الجمهورية وهكذا نزولاً لأبسط الوظائف لذلك انعكست المحاصصة سلباً على عمل المؤسسات فالسلطة التنفيذية بدءاً من رئيس الحكومة لا تتمكن في اغلب الاحيان مسائلة ومحاسبة المقصرين سواء كانوا وزراء او وكلاء او غيرهم وذلك لانهم اصلاً مفروضين عليه وهم بدورهم تابعين لكتل سياسية واية محاسبة او اقالة تعرض من يسعى اليها لنفس المصير.

2. الفساد السياسي والاداري والمالي :- الفساد هو استغلال المنصب العام بهدف تحقيق مكاسب شخصية كالرشوة والعمولة والابتزاز، اي استغلال المنصب العام لتحقيق ربح مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة او عرض عقود للمشتريات الحكومية والخدمات الحكومية، او في بعض الاحيان افشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب أو الرسوم الحكومية أو الجمركية أو المساعدة على غسيل الاموال او التمكن من الحصول على قرض مصرفي(حكومي) بفائدة اقل من السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسؤول وغيرها من الممارسات ([32]) ، كما وتعد مشكلة الفساد المستشري في العراق بعد عام 2003 من اخطر المشاكل التي واجهها النظام السياسي الجديد ومما لا شك فيه اصبحت صنوفها ، لا سيما وانها تغلغلت بكافة المستويات صعوداً ونزولاً فعلى المستوى السياسي اثبتت التحقيقات تورط كبار المسؤولين بصفقات مشبوهة وفساد مالي واداري يتعلق بالحصول على مكاسب مالية وسياسية والقبول بالرشاوى ، اذا وصل الحال

لبيع وشراء مناصب عليا بالدولة عبر المجيء بشخوص يتمتعون بثروات مالية او مسنودين من جهات سعت لشراء تلك المناصب من حصة تلك الكتل السياسية في مقابل ان يقوم الشخص او المسؤول الجديد بتسهيل عمل تلك الجهة عبر صفقات وتعينات وغيرها ([33])، وحتى على المستوى الامني فقد حصلت بيع لمناصب امنية كبيرة او شراء اجهزة او معدات فاسدة كما هو حال اجهزة كشف المتفجرات والتي تم سحبها من كافة السيطرات لعدم كفاءتها في حين كانت كلفتاها ملايين الدولارات ، وهذا ما يؤشر التردي الواضح طيلة السنوات السابقة في المجال الامني وربما سقوط مدينة الموصل في حزيران 2014 خير دليل على ذلك فقد اثبتت التحقيقات قصوراً وفساداً من قبل قادة وضباط ورتب كبيرة او ما يعرف بالجنود الفضائيين والتي كشف عنها السيد العبادي في بداية تسنمه منصب رئاسة الوزراء ، ناهيك عن مجالات الاعمار والخدمات والتي جعلت مشاريع التنمية والتطور والاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي والمجتمعي تتراجع بدورها وتركت تأثيراً كبيراً على تطور العملية السياسية وزيادة وتفاقم التردي السياسي والاقتصادي وحتى المجتمعي والسبب الاساس وراء ذلك يتصدر عنصر المحاصصة في مقدمة الاسباب نتيجة لغياب محاسبة المقصرين واسناد المناصب لشخوص غير مؤهلين فالنتيجة مزيداً من المحاصصة ينتج مزيداً من الفساد وعرقلة عمل مؤسسات الدولة.

3. التأثير في مجمل عمل النظام السياسي : النظام السياسي في العراق هو نظام برلماني اقره الدستور العراقي يقوم على اساس التعاون والموازنة ما بين سلطاته الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مع الاحتفاظ باستقلالية اتخاذ القرار في المؤسسات القضائية ايضاً الفصل ما بين السلطات هو المراد به استقلالية وتعاون في بعض الجوانب ، فالنظام السياسي في العراق بعد عام 2003 نظام ديمقراطي الا ان حقيقة ذلك لازال النظام يدور في حلقة التحول الديمقراطي دون بلوغه كامل الديمقراطية بمفهومها المعاصر لأنها لا تزال

تحتاج لمزيداً من الاصلاحات بمختلف المستويات وعلى رأسها التخلص التدريجي من المحاصصة السياسي والاعتماد على ناتج الانتخابات وتشكيل الكتلة الاكبر ذات الأغلبية البرلمانية التي تتمكن من تشكيل حكومة مع مراعاة الاقلية السياسية ([34]) ، كذلك تخليص النظام الانتخابي من المحاصصة للمضي قدماً بنظام انتخابي يساهم بإنتاج عملية سياسية صحيحة وبالتالي ينعكس الامر على برلمان اغلبية بجانب معارضة تراقب وتحاسب وتقوم وهذا هو حال الدول المتقدمة مما يسهم بتشريع القوانيين التي تصب في صالح الوطن والمواطن ايضاً يتيح الفرصة لرئيس الحكومة بمسائلة ومحاسبة المقصرين في الكابينة الوزارية لعلمه باحتمالية سحب الثقة عنه في حالة اي قصور وغيرها من الامور التي تسهم بتصحيح مجمل النظام السياسي .

4. اضافة الى وجود اشخاص غير مناسبين في اماكن هم اصلاً بعيدين عن طرق ومعرفة وموهبة ادارتها ، وعلى المستوى التشريعي يقف البرلمان عاجزاً في بعض الاحيان عن اخذ دوره الرقابي والتشريعي نتيجة للمنافسة والمحاصصة ما بين الكتل وخشية من استجواب او مسائلة مسؤول ينتمي لكتلة المستجوب والدخول في مهاترات او خوفاً من رئيس الكتلة لذلك اغلب الاستجوابات تسوف وتتم المماطلة فيها الا ما ندر عبر عقد اتفاقات ومساومات وتنازلات ما بين الكتل السياسية والخروج بصفقة موحدة يستفاد منها جميع الكتل المتنفذة كذلك اقرار وسن وتشريع القوانين وتعيين ومسائلة الهيئات المستقلة ايضاً تعيين الضباط والمسؤولين جميعها تتم عبر صفقات ومساومات تؤدي الى عرقة عمل تلك المؤسسة نتيجة لفرض ارادات تحول دون تحقيق عملها بالصورة الصحيحة([35]) .

الخاتمة

من خلال البحث تبين ان المحاصصة في حقيقتها لا تعدو كونها نوعاً من انواع التقسيم او الاقتسام، وتوزيع الكل على اجزاء وبالتالي تقع ضمن دائرة تفصيل الشيء

الى اجزاء متعددة ، اما في المجال السياسي ايضاً هي عملية توزيع المناصب ما بين الكتل او القوى او الحزب او الجهة التي ظفرت بالفوز او حصلت على الاصوات التي تؤهلها لمسك السلطة وعادة ما تقع في الانظمة ذات التعددية الحزبية اي غالباً توجد المحاصصة عندما يوجد اكثر من ثلاثة احزاب فما فوق وذلك بسبب ان طبيعة التنافس لا ينحصر بجهة واحدة وانما يكون تقارب بالنتائج ولا تتمكن جهة بعينها من تشكيل حكومة والحصول على اغلبية وانما تتحالف مع قوى اخرى تتقاسم معها المناصب ، والحالة الاخرى تظهر المحاصصة جلياً في المجتمعات التي تتنوع فيها العرقيات والطوائف والقوميات كما هو حال لبنان والعراق .

الا ان مشكلة المحاصصة في العراق هي استنادها للأسس الطائفية وجعلت من الطائفة المعيار الرئيس في تحديد حصة كل جهة وقوى سياسية كما وانها اصبحت عائل يقف بوجه النمو والاعمار والامن والامان وذلك للأسباب التاي تم ذكرها مسبقاً فأصبحت نتائج الانتخابات تحصيل حاصل ، فما ان تنتهي الانتخابات تدخل الكتل السياسية بمفاوضات تشكيل الحكومة والتي جوهرها الاقتسام الطائفي فمنصب رئاسة الحكومة يقع ضمن حصة الشيعة باعتبارهم الاكبر انتشاراً بالعراق فيما يكون منصب رئاسة مجلس النواب للطائفة السنية اما رئاسة الجمهورية فيذهب المنصب للكرد ، وهذا التقسيم المحاصصي الطائفي ربما يكون عرفاً سياسياً منذ تشكيل اساسه في مجلس الحكم ، ايضاً المحاصصة في العراق وضعت غطاء لإخفاقات اخرى كالفساد السياسي والاداري والمالي والامني وبهذا فأنها اصابت شريان الدولة وهيكلية النظام السياسي.

وعلى هذا الاساس يضع الباحث عدد من التوصيات للتخلص من اثار المحاصصة ومنها :-

1- تصحيح النظام الانتخابي بما يتلاءم وطبيعة التجربة السياسية في العراق والاخذ بمبدأ حكومة الاغلبية مع شرط حفظ ومراعاة حقوق الاقليات بمختلف انتمائها لإتاحة الفرصة لوجود حكومة قوية ومعارضة قوية وهذا الامر يساهم بتصحيح المسار الديمقراطي .

2- تطبيق قانون الاحزاب السياسية الذي اقره البر لمان العراقي في اواخر عام 2015 وضمان تطبيقه لضمان الحصول على احزاب وقوى سياسية تتناسب مع القانون وابعاد الاحزاب الوهمية ، ايضاً ابعاد الاحزاب التي تمتلك قوة او اجنحة مسلحة وادخال تعليمات جديدة بما يخص الانتخابات ومراقبتها بالصورة الصحيحة .

3- التخلص من المحاصصة بصورة تدريجية عبر الاعتماد على الكفاءات في تسنم المناصب الحكومية ولا ضير في انصاف او شراكة المكونات العراقي في الحكومة بشرط الاعتماد على الاشخاص اصحاب الخبرة وان يخضعوا للمحاسبة والاقالة عند المخالفة ، ايضاً ابعاد كافة المناصب الامنية من اية مساومات او محاصصة لخطورة الموضوع وتعلقه بحياة وامن المواطن .

[01]ينظر : فراس ألبياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2013 ، ص 335 .

[2]()محمد عبد الجبار الشبوط ، المحاصصة السياسية ، صحيفة الصباح العراقية ، 23 / 9 / 2015 .

[3]))علي مراد العبادي ، هل يكمن الحل في تغيير مفوضية الانتخابات ، مقال منشور في مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية ، رابط المقال : http://fcdrs.com/ .

[04]قارن مع : مارينا سبرونفا ، التحولات الدستورية في العراق (صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق) ، ترجمة : فالح الحمراني ، مكتبة عدنان ، بغداد ، 2012 ، ص 73 .

[05]ينظر : فراس ألبياتي ، مصدر سبق ذكره ، ص 335 .

[06]علي عبد العزيز، الأبعاد الفكرية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط 2، المكتبة الوطنية، بغداد، 2010م، ص 201. ينظر: عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الأحزاب العراقية السياسية ، مركز الأبجدية للصف والتصويري ، بيروت ، 1983م ، ص 310 وما بعدها.

[7] عبد الحسين شعبان، تضاريس الخريطة السياسية العراقية، مجلة المستقبل العربي، عدد333، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006م، ص 59.

[8] حيدر ادهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية،العدد الأول، مركز دراسات المشرق العربي، بيروت، 2008م، ص 140

[09]ينظر : مجيد نجف زوار علي ، دور السلطة التشريعية في صنع السياسات العامة في جمهورية العراق بعد عام 2003 دراسة في المعوقات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية ،، ص 175 .

[010]عبد الجبار عيسى ، باقر السوداني ، أداء البرلمان العراقي ، رؤية تقويمية ، التقرير الاستراتيجي 2010 –2011 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2011 ، ص 72 .

[011]المصدر نفسه .

[012] قارن مع : ياسين سعد محمد ، اشكالية الديمقراطية والتوافقية وانعكاسها على التجربة العراقية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 27 بغداد 2009 ، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية . ، ص 73 .

(*) قد وقعت الديمقراطية الناشئة في العراق بجملة من الإمراض والأخطاء أو الثغرات يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي : 1. استبدال الديمقراطية التمثيلية أو التعددية بالديمقراطية التوافقية /2. تم اعتماد مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية الذي يمثل تجاوزاً على أهم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان /3. إخضاع التوظيف في أجهزة الدولة أو الحكومة لقاعدة الولاء الحزبي والمحاصصة /4. تجسدت هذه الإمراض أو الثغرات بقيام تكتلات سياسية كبرى على أسس طائفية وعرقية ، انظر: محمد عبد الجبار الشبوط ، الاتجاه الصحيح ، مقال منشور في جريدة الصباح العدد 1004 في 19، كانون الأول ، 2006، ص 3.

[13]))ينظر : علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003 ، مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2015 .

[14]() هادي حسن عليوي ، احزاب المعارضة العلنية في العراق ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، بلا ، ص 33 .

[15]() المصدر نفسه .

[16]() علي مراد العبادي ، المصدر السابق ذكره .

[17]() هادي حسن عليوي ، مصدر سابق ذكره .

[18]() سعد سلوم ، مستقبل العلاقات الأمريكية –العراقية في ضوء مبادئ المالكي– بوش ، مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري ، الشبكة الدولية للمعلومات : الانترنيت، رابط المقال ، http://www.madarik.net/mag8/10.htm.

[19]() عامر هاشم عواد ، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بين الاستمرارية والتغيير ، في (الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي– وإقليمي– ودولي) سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (25) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 38 .

[20]() محمد كامل محمد الربيعي ، مستقبل العلاقات العراقية – الإيرانية ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد (10) ، 2007 ، ص 61 .

[21])) هيثم كريم صيوان ، العلاقات العراقية – التركية ، رؤية في أمكانية التعاون واحتمالات الصراع ، في (العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى) ، سلسلة كتب المستقبل العربي (60) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2008 ، ص 350 .

[22]))ينظر : علي مراد العبادي ، اربعة اطراف تقف وراء تفجير الكرادة ، مقال منشور في شبكة النبأ المعلوماتية وعلى الرابط التالي : http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7095 .

[23]()ينظر : حسن لطيف الزبيدي وآخرون ، العراق والبحث عن المستقبل ، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف ، 2008، ص 469.

[24]()ينظر : جمعة العطواني ، ضوء على التدخل السعودي الدموي في العراق ، مقال منشور في مركز العراق للدراسات الاستراتيجية ، رابط المقال : http://www.markazaliraq.net/?state=news&viewId=15713 .

[25]()ينظر : عدي غني عبود الاسدي ، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق ، مقال منشور في موقع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بابل في 12/13/2011 ، وعلى الرابط التالي : http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/service_showrest.aspx?fid=9&pubid=3584

[26]()ينظر : علي الطراح ، سقوط صدام حسين.. ورهان المعارضة ، مقال منشور في صحيفة الشرق الاوسط ، الاثنين 04 صفر 1424 هـ 7 ابريل 2003 العدد 8896 .

[27]()ينظر : عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2011 ، ص 220 .

[28]()سميرة بحر ، مدخل لدراسة الاقليات ، مكتبة الانجلو مصرية ، مصر ، 1982 ، ص 22 .

[29]()ينظر : سعد محمد حسن الكندي ، المجموعات الاثنية والمشاركة في العملية السياسية في المشروع العربي (العراق ولبنان انموذجاً) ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، 2016 ، ص 181 .

(*) نظام الكوتا (كوتا الاقليات) :– هي عبارة عن قاعدة تخصيص يتم من خلالها توزيع المناصب، أو الموارد، أو المهام السياسية استناداً إلى معادلة محددة. وبشكل عام يتم استخدام نظام الحصص (الكوتا) الخاصة بالأقليات في الحالات التي قد يؤدي فيها عدم استخدام الحصة إلى خلل أو عدم توازن غير مقصود في مسألة التمثيل.،وبالنسبة للأقليات، فإن ذلك الخلل في توازن التمثيل قد يكون خطيراً بتأثيره على استقرار النظام في حال عدم إقرار الأقلية المعنية بشرعية النظام السياسي. لذلك يهدف إدخال الحصة في تلك الحالات إلى تحقيق تمثيل ومشاركة سياسية أكثر عدلاً وتوازناً من خلال تطبيق وسائل تمييز إيجابية.
وتعتبر الحصة الجغرافية أو المناطقية من أكثر أنواع الحصص شيوعاً في هذا المجال. حيث يعمل نظام الحصص على توزيع مقاعد البرلمان على ممثلي مختلف أقاليم ومناطق البلد المعني، دون أن ينحصر ذلك في اعتبارات تستند إلى الحجم السكاني لكل منها، بل يتعداه إلى منح بعض الأقاليم مقاعد غير نسبية أكثر من غيرها. وتستفيد الأقليات المتمركزة جغرافياً في بعض الأقاليم من المقاعد الإضافية الممنوحة لتلك الأقاليم.

[30]()علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي ، مصدر سبق ذكره .

[31]()خيري عبد الرزاق جاسم ، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، ص 183 .

[32]()مدحت كاظم القريشي ، الفساد الاداري والمالي في العراق ، مقال منشور في شبكة الاقتصاديين العراقيين ، 27 / 9 / 2008 ، رابط المقال : http://iraqieconomists.net/ar/2012/09/27/ – .

[33]()موسى فرج ، نحو دراسة علمية للفساد السياسي في العراق ، مقال منشور في صحيفة المثقف ، بتاريخ .26–12–2015 وعلى الرابط التالي : http://www.almothaqaf.com/qadaya2015/901150.html

[34]()ينظر : علي مراد العبادي ، التعددية السياسية والبرلمان العراقي بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره .

[35]() ينظر: علي مراد العبادي ، الاستجواب البرلماني في العراق بين البعد القانوني والهدف السياسي ، مقال منشور في مركز الفرات للدراسات الاستراتيجية ، رابط المقال :http://fcdrs.com/polotics/744 .